مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٥٤

الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تشو تشونغ شينغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكوفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/233)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/233)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة. السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/233، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض شخصيا أمام مجلس الأمن آخر تقرير للأمين العام (S/2016/233) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوافي الأعضاء بمعلومات عن آخر التطورات في عين المكان.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بلحظة محورية. ومن المقرر إجراء الانتخابات في نهاية السنة، بينما تزداد التوترات السياسية مع اقتراب موعد الاقتراع. والعملية الانتخابية في طريق مسدود منذ وقت طويل، إذ أن هناك عقبات كبيرة يتعين التغلب عليها من أجل إجراء الانتخابات. وإجراء حوار ذي مصداقية بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين لا يزال ضروريا بغية إيجاد حل للحالة التي تواجهها العملية الانتخابية وتجنب تصعيد التوتر. وخطر العنف الذي نواجهه خطر حقيقي، ما لم تحل الخلافات السياسية.

وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعا الرئيس كابيلا ورئيسي مجلسي البرلمان وأعضاء أحزاب الأغلبية والمجتمع المدني إلى المشاركة البناءة في حوار سياسي يضع مصالح الشعب في صلبه. وسلط الضوء على ضرورة إجراء انتخابات ذات مصداقية وفقا للدستور، بغية توطيد التقدم المحرز في البلد خلال العقد الماضي. وفي ذلك الصدد، فإننا نعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وندعم جهوده الرامية إلى تيسير الحوار السياسي بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين.

واستكمال قوائم الناخبين لا يزال عنصرا أساسيا في إجراء انتخابات ذات مصداقية. وإحراز التقدم في ذلك المجال سيمكن من إزالة إحدى العقبات القائمة. والحصول على دعم البعثة سيكون ضروريا في تنقيح قوائم الناخبين. غير أنه لا بد من تأمين التوافق السياسي مسبقا بغية الحد من المخاطر التي تنطوي عليها مشاركة البعثة. وسيسهم ذلك في التغلب على العديد من العقبات، وسيشكل خطوة أولى حاسمة في الجهود الرامية إلى ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية.

(تكلم بالإنكليزية)

والرسالة الرئيسية الأخرى التي وجهها الأمين العام خلال زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أهمية وجود حيز كاف للأنشطة السياسية ولممارسة الحريات العامة لكفالة مصداقية أي عملية انتخابية. وتقارير عن تزايد القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي، لا سيما فيما يتعلق بأفراد المعارضة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني، تقارير مثيرة للقلق.

وكما ورد في التقرير المعروض على المجلس، فإن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت بالغة التعقيد، لا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، مع تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق. وفي منطقة بيني في كيفو الشمالية، يواصل تحالف القوى الديمقراطية شن الهجمات الوحشية على المدنيين وقوات الأمن الوطنية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تظل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعديد من جماعات الماي ماي في كيفو الشمالية تهديدا كبيرا للمدنيين. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة في إقليمي جنوبي لوبيرو ووواليكالي، حيث أدى القتال بين جماعات المايي – مايي التي ظهرت مؤخرا ووحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى تشريد جماعي للمدنيين وتصاعد حدة التوترات بين الطوائف المحلية، مع عدد متزايد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأشهر الأخيرة. وقد أصبح خطاب بعض الجهات الفاعلة قويا على نحو متزايد، وثمة خطر حقيقي من تصاعد النزاع فيما بين الطوائف.

وموجة عمليات الاختطاف في المناطق التي كانت تحتلها حركة ٢٣ مارس في إقليمي ماسيسي وإيتوري تدل على عدم وجود فعلي للدولة في المناطق المتضررة من النزاع. وقد أثارت التوترات فيما بين الجماعات العرقية في مقاطعة إيتوري، التي تغذيها النزاعات على الأراضي، وعمليات التشريد الواسعة النطاق بسبب الحالة في كيفو الشمالية، والتحركات السكانية الأخرى، مرة أخرى إمكانية ارتكاب أعمال عنف خطيرة في هذه المنطقة. والتقارير التي أفادت مؤخرا بعودة المقاتلين السابقين في صفوف حركة ٢٣ مارس إلى إقليم ماسيسي وأجزاء أخرى من مقاطعتي كيفو تؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ إعلان نيروبي.

والحالة في أحد أجزاء كيفو الجنوبية لا تزال هشة أيضا. ففي منتصف شباط/فبراير، اكتشفت أجهزة الأمن الكونغولية مخابئ للأسلحة في سهل روزيزي، قرب أوفيرا. والاعتقالات اللاحقة لعدد من الكونغوليين والبوروندين بتهم ذات صلة بالمخابئ والمشاركة في حركة عصيان، فضلا عن إعادة تعبئة الميليشيات العرقية في الهضبة العليا، تدل على أن الاشتباكات في بوروندي يمكن أن تزعزع استقرار كيفو الجنوبية.

وقد كثفت البعثة الجهود فيما يتعلق بحماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة باعتبارهما من الأولويات على نطاق البعثة، مع تركيز إضافي على المبادرات غير العسكرية، بما في ذلك أنشطة قوية في مجال الدعوة السياسية، وتعزيز الإبلاغ ، وتفعيل الاتصال مع المجتمعات المحلية.

كما بدأت البعثة بوضع استراتيجيات مصممة خصيصا للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وتواصل البعثة العمل عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص جينيت بغية تحسين معالجة الجوانب الإقليمية.

أود أن أسلط الضوء على أهمية تجديد الشراكة بين الحكومة والبعثة من أجل معالجة هذه التهديدات بمزيد من الفعالية. ومنذ وصولي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كثفت حواري مع الرئيس كابيلا، الذي أشار إلى استعداده لتعزيز التعاون مع البعثة ومعاودة الاشتراك في المناقشات بشأن الوضع المشترك لاستراتيجية خروج البعثة. والتزام الرئيس كابيلا بتجديد تنسيق العمليات العسكرية – مما أدى إلى اتفاق تقني

بين الحكومة والبعثة في كانون الثاني/يناير، والاستئناف مؤخرا لتعاون أكبر في تخطيط العمليات – أرسى الطريق لتحسين التعاون. هذا أمر مهم، حيث إن بعثة الأمم المتحدة ستغدو أكثر فعالية إذا كان من الممكن التصدي للتحديات بروح من التعاون الوثيق والثقة المتبادلة مع السلطات الكونغولية.

ويتيح التعاون العسكري فرصة واضحة لزيادة كبيرة في الضغط العسكري على الجماعات المسلحة التي تمثل أولوية، وتوفير حماية أكثر فعالية للمدنيين. وارتفع معدل الاستسلام في السنة الماضية، ويمكن أن يستمر هذا الاتجاه في الشهور المقبلة مع تجديد العمليات العسكرية المنسقة أكثر. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للسنة المقبلة في ربط هذه الجهود مع عملية مجدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكفالة أن الضغط العسكري سيفضي في نهاية المطاف إلى مسار إعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن. وسيكون من المهم أيضا دعم تلك العمليات عن طريق إدارة الأسلحة والمتفجرات بصورة فعالة. وسيتم تقديم كل الدعم من الأمم المتحدة وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقد وضعت البعثة تدابير تخفيفية قوية للتأكد من أن العمليات التي نقوم بها تستهدف الجماعات المسلحة بشكل فعال مع تقليل خطر انتهاكات حقوق الإنسان. إن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في مخيم التسريح في كيتونا، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة عدة أشخاص آخرين، تذكرنا بالحاجة إلى التخطيط الدقيق وتوفير الدعم المنسق لأنشطة العودة وإعادة الإدماج لأكثر من ٠٠٠ ٥ مقاتل سابق في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيغدو تنسيق أنشطة الدعوة لهذه المرحلة من البرنامج مع شركاء من قبيل البنك الدولي، أولوية في الفترة القادمة.

ويشكل استئناف العمليات المنسقة المقرر بين القوات المسلحة الكونغولية والبعثة جزءا هاما من جهود أوسع نطاقا ترمي إلى تجديد وتعميق شراكتنا مع الحكومة، مع التسليم بأن الشراكة القائمة على الشفافية المبدئية أمر أساسي للتنفيذ الفعال للولاية المناطة بنا. وقد اتخذت البعثة والحكومة خطوات ملموسة في سياق الحوار الاستراتيجي تهدف إلى وضع استراتيجية خروج للبعثة متفق عليها، تماشيا مع القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) ومع مراعاة الحقائق السياسية والأمنية على أرض الواقع. وتناقش البعثة والحكومة إطار استراتيجية الخروج، واضعتين نهج قائم على الظروف لإجراء مزيد من التخفيض والانسحاب النهائي للبعثة. وتم إنشاء أفرقة عاملة من أجل وضع معايير متفق عليها لقياس التقدم المحرز في هذا الصدد، وبدأت عملها بالفعل على مدى العشرة أيام الماضية تقريبا.

وتكتسي عملية تحول القوة أهمية بالغة في تهيئة الظروف التي المفضية إلى الإنهاء التدريجي للبعثة وسحبها في نهاية المطاف. وإذا ما أجريت تلك العملية بصورة فعالة،فإنها ستكفل قدرة تشغيلية أكبر للبعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى مع تخفيض الأعداد الإجمالية للقوة تدريجيا. ويتمثل جوهر التحول غي جعل القوة أكثر تنقلا ومرونة ومعتمدة إلى حد كبير على الكتائب الجديدة التي تنشر بسرعة. ووصلت أولى هذه الكتائب إلى البلد في الشهر الماضي، وقد أجرت بالفعل مناورات تدريبية. وهذا النهج، المقترن بزيادة قدرات المراقبة والطيران، مصمم لكفالة تحسين الاستجابة والقدرة على تنفيذ استراتيجية قوية من أجل حماية المدنيين في الفترة القادمة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأولوية التي وضعتها شخصيا والمتمثلة في تنفيذ البعثة التام لسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. استعرضت البعثة استراتيجيتها العامة واستحدثت آلية جديدة تهدف إلى ضمان الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين بسهولة أكبر، فضلا عن شبكة شاملة للاستجابة للضحايا ومساعدتهم. وستتخذ البعثة، تحت قيادتي، جميع الخطوات

الممكنة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومعاقبة المسؤولين إلى أقصى حد ممكن، ومعالجة احتياجات الضحايا.

وفي الختام أود أن أسلط الضوء على أربع مسائل لينظر فيها المجلس إذ يعد الصيغة النهائية للولاية الجديدة للبعثة.

أولا، نحن بحاجة إلى إجراء حوار سياسي هادف وموثوق للتغلب على الجمود في العملية الانتخابية. ومن المهم بعث رسالة قوية بشأن الحاجة إلى التوافق السياسي والاتفاق على مشار مستدام للمضي قدما، مع التشديد على الصلة بين إجراء عملية انتخابية موثوقة ودعم حقوق الإنسان الأساسية. كما سيكون من المهم جدا تحديد شروط واضحة وواقعية يمكن للأمم المتحدة بموجبها أن تدعم تنقيح سجل الناخبين، الأمر الذي نعتقد أنه سيساعد في تعزيز مصداقية العملية ومنع هذه المسألة من أن تصبح عقبة أخرى أمام إجراء الانتخابات في موعدها.

ثانيا، إنني متفائل بأنه يمكننا أن نستفيد من روح التعاون المعزز مع الحكومة من أجل إحراز تقدم سريع بشأن الجماعات المسلحة التي تمثل أولوية من خلال تحسين التعاون بين البعثة والحكومة والقوات المسلحة الكونغولية، بدعم من الشركاء الآخرين. إن تحييد الجماعات المسلحة يتجاوز العمليات العسكرية وسوف يتطلب تحسين الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة وإيجاد حلول دائمة لمسألة المقاتلين السابقين.

ثالثا، أعول على دعم المجلس للتوصية التي قدمها الأمين العام بتخفيض إضافي لقوام البعثة بواقع ١ ٧٠٠ فرد عسكري. وتراعي التوصية خطط البعثة لتحويل القوة وتدابير التصدي لمواطن القصور. وعلى أساس ما سيُسفر عنه تحويل القوّة من قدرات وما سيحققه من مكاسب من خلال زيادة الكفاءة، وُجد أنه بوسعنا التفكير في تخفيض إضافي لقوام البعثة من الأفراد العسكريين دون الانتقاص من قدرتها على تنفيذ مهمة حماية المدنيين الموكلة إليها، بما في ذلك عن طريق تحييد الجماعات المسلحة. وكما جاء في رسالة الأمين العام (S/2015/983) المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر والتقرير المعروض عل المجلس اليوم، ينبغي اعتبار التوصية خطوة ملموسة إلى الأمام في تيسير الحوار الاستراتيجي بين البعثة والحكومة بغية تحقيق هدف مشترك يتمثل في خروج تدريجي للبعثة يحافظ على المكاسب والاستثمارات التي تحققت حتى الآن.

رابعا، إن لن يؤدي الضغط العسكري إلى نتائج مستدامة إلا إذا كان هناك عملية فعالة ومخطط لها لتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني بحيث تكفل عودة المحاربين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية أو العودة إلى بلدانهم الأصلية، وفي الوقت نفسه تكفل أيضا إزالة مواد الحرب الخطرة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وبدأت الحكومة التخطيط لإعادة إدماج المسرحين وإعادة إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم الأصلية.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا، سيكون من المهم الاعتراف بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتنفيذ الخطة الوطنية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي. أود أن أشكر أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء على دعمهم النشط للبعثة. كما أود أن أعرب عن تقديري لموظفي البعثة والأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للوزير تشيباندا نتونغامولونغوالسيد تشيباندا نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أكرر تهنئتي إلى أنغولا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٦. وأود

أيضا أن أكرر مدى تشرفنا برؤية الطريقة الممتازة التي تضطلع بها أنغولا الصديقة بهذه المهمة. أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي فرصة أخرى لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة التي تركز على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة بالأمين العام بان كي – مون، الذي عمل بلا كلل خلال السنوات العديدة الماضية صوب استعادة السلام في بلدي. أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية وكفالة سلامه واستقراره.

اسمحوا لي، قبل أن أواصل بياني، أن أدين، بالنيابة عن رئيس الجمهورية والحكومة والشعب الكونغولي، الهجمات الإرهابية الجبانة التي وقعت مؤخرا في أماكن مختلفة في أنحاء العالم، وفي بروكسل في ٢٢ آذار/مارس. وتقدم جمهورية الكونغو الديمقراطية تعازيها إلى الحكومة البلجيكية والشعب البلجيكي وأسر وأصدقاء ضحايا هذا البلد الصديق، فضلا عن جميع الدول الأخرى المتضررة من هذه الآفة.

استمعنا للتو باهتمام بالغ إلى عرض تقرير الأمين العام (S/2016/233) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقرير (S/2016/232) عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي قدمه السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولأغراض التوضيح، اسمحوا لي أن أعلق على بعض المسائل التي جرى تناولها في هذين التقريرين، ولا سيما تلك المتعلقة بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية، الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من بلدي، حقوق الإنسان، الحوار الاستراتيجي، بما في ذلك تخفيض قوام البعثة، وتنفيذ الالتزامات التي قطعها بلدي بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري.

فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، أود أن أؤكد من جديد أمام المجلس أن بلدي ملتزم بتنظيم انتخابات حرة وفقا للمعايير الدولية المتمثلة في الشمولية والشفافية والمصداقية. غير أن بلدي يرغب أيضا في ضمان أن لا يشوب الانتخابات العنف – قبلها أو أثنائها أو بعدها. وفي ضوء تاريخ بلدنا، فإن هشاشة مؤسساتنا والصدمات النفسية التي يعاني منها شعبنا والثمن الباهظ الذي دفعه اقتصادنا بسبب النزاعات المسلحة، فضلا عن الحركات الاجتماعية الخارجة عن السيطرة، لا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحدد ثمنا للسلام والاستقرار. إنهما أولويتنا الأولى. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق تحديدا بعلاقة السبب والأثر بين الانتخابات والعنف وعدم الاستقرار، أؤكد أنه لا يوجد – لا من حيث السياق المطلق إنما من حيث السياق المحدد لجمهورية الكونغو الديمقراطية – أدلة عملية على أن عدم إجراء أو تنظيم الانتخابات في تاريخ معين كان، في حد ذاته، السبب في العنف الواسع النطاق.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب التعصب السياسي وعدم قبول الأطراف المهزومة للنتائج في مناسبة انتخابات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، شهد بلدي أعمال عنف شديدة صاحبتها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. ولتجنب تكرار تلك الحالة، قام رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغ، بوضع البلد على مسار الحوار السياسي بحيث يمكن، معا، للسياسيين من جميع الأطياف، المجتمع المدني، والسلطات العرفية والدينية أن تتفق على السبل والوسائل لتجاوز العثرات على طول الطريق صوب إجراء انتخابات سلمية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية الحالية. هناك أربع عثرات رئيسية.

الأولى، هي الافتقار إلى سجل انتخابي يعول عليه وشامل للجميع يأخذ في الاعتبار جميع الناخبين الكونغوليين المؤهلين للتصويت، من قبيل أولئك الذين بلغوا مؤخرا سن التصويت والكونغوليين في الخارج والمشردين واللاجئين الذين عادوا

إلى أماكن إقامتهم. كما يتطلب تنظيم انتخابات سليمة تحديث قوائم الناخبين، التي يجب بالضرورة أن تأخذ في الاعتبار التسميات الإدارية الجديدة في البلد الناجمة عن إنشاء مقاطعات جديدة، فضلا عن إصدار بطاقات التصويت لجميع الكونغوليين الذين بلغوا سن التصويت.

العثرة الثانية، هي استمرار الإخفاق في وضع جدول زمني توافقي وواقعي. اعتبر الجدول الزمني الذي أصدرته آنئذ اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة غير قابل للتطبيق بعد تصاعد أصوات متضاربة متعددة للطبقة السياسية.

العثرة الثالثة، تتعلق بتأمين العملية الانتخابية من أجل ضمان حسن سير الانتخابات والدور الذي ينبغي أن يؤديه السياسيون في تعزيز بيئة تفضي إلى عملية انتخابية سلمية.

وأخيرا، تتمثل العثرة الرابعة في تمويل العملية الانتخابية.

إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترحب بالدعوة إلى المشاركة في الحوار فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية التي أطلقها البابا فرانسيس. وترحب حكومتي أيضا بالبيان الذي أصدره بشكل مشترك في ١٦ شباط/فبراير الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة، وكذلك النداء الذي وجهه الأمين العام في ٢٤ شباط/فبراير، حيث شدد كل منهما على أهمية هذا الحوار ودعا جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد إلى التعاون الكامل مع الميسر المعين على النحو الواجب، رئيس الوزراء السابق في توغو، السيد إيدم كودجو، بغية التوصل إلى عملية تحضيرية توافقية وجيدة التوقيت وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية.

وقد بذلت حكومتي جهودا كبيرة في مكافحة القوى السلبية والجماعات المسلحة. وكما يتضح من الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام، فقد قادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وتواصل القيام بها. ولن تنتهي العمليات إلا عندما يتم القضاء على كل تلك الحركات المتمردة.

بيد أنه قد تحققت بالفعل نتائج ملحوظة. وعليه، من بين ما يقدر بـ ١٢٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لدى بداية عمليات، ليس هناك اليوم سوى ١٠٨ عناصر يتعين تحييدها. وحتى إن أضفنا إلى هذا الرقم عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا القليلة التي كانت قد أعيدت إلى رواندا من قبل وجرى إعادة تدويرها وإعادة ضخها إلى بلدنا بغرض إدامة انعدام الأمن ونهب الموارد الطبيعية لبلدنا، فنحن لا نواجه قوة لا تستطيع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم الأمم المتحدة، التغلب عليها.

ولم تكن ثمة شهادة أبلغ في هذا الموضوع من تلك التي أدلى بها فرد لا يمكن الاشتباه بتهاونه إزاء هذه المسألة، وهو تحديدا وزير الدفاع في جمهورية رواندا، الذي أكد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ – ردا على سؤال طرحه ممثل منتخب وعضو في اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والتعاون والأمن التابعة للبرلمان الرواندي – أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تعد تشكّل تهديدا عسكريا لرواندا. وهذا يعني أن السلطات الرواندية نفسها تعترف بالتقدم المحرز نحو تحييد تلك القوة المفسدة، وإن كنا نرى مثلها تماما أنه ما زال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به.

وتحققت نتائج مشجعة بالقدر نفسه في الكفاح ضد التحالف. وبالرغم من أن التهديد الذي يشكّله قد انخفض أيضا إلى أدنى حد ممكن، فهو ما زال أكبر مصدر للشواغل الأمنية بسبب ارتباطاته الراسخة مع بعض الجماعات الإسلامية، ونظرا لأعماله الإرهابية التي أدت قبل بضعة أشهر فحسب إلى وفاة ما يزيد على ٥٠٠ من الرجال والنساء الكونغوليين في إقليم بيني في كيفو الشمالية في ظروف فظيعة. وإلى جانب

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، فإنه يمثل هدفا رئيسيا للعملية التي ستنفذها قريبا القوات المسلحة بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يفوتني قبل أن أنتقل من هذا الموضوع أن أذكر أن ٣٤٠ من المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ممن كانوا قد سلموا أنفسهم طوعا في العام الماضي ما زالوا يقيمون مع أسرهم حتى اليوم في المواقع الانتقالية في كيسانغاني وكانيابايونغا. وفي حين نشكر الأمم المتحدة على تولي المسؤولية عن أولئك المحاربين السابقين، تكرر حكومة بلدي القول بأن من مسؤولية المجتمع الدولي إعادة هؤلاء إلى بلدهم الأصلي رواندا، أو أن ينقلوا إلى بلد ثالث خارج منطقة البحيرات الكبرى.

وقد أراد بلدي – بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من ناحية وجهة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان من ناحية أخرى – أن يبعث برسالة قوية وبطريقة مسؤولة عن عزمه الراسخ على حماية حقوق جميع مواطنيه، بمن في ذلك الأجانب المقيمون في إقليمنا، وفقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية.

ويتسم الحيز السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكونه الأكثر انفتاحا في المنطقة بأسرها، وسيظل كذلك. ويتضح الدليل على ذلك بوجود ما يزيد على ٤٠٠ حزب سياسي والمئات من محطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية التي تحدد سياستها التحريرية بمطلق الحرية، والتي تملكها العديد من الجهات الفاعلة السياسية المعروف أنها تشكّل جزءا من المعارضة. ويكفل المجلس الأعلى للاتصالات والوسائط السمعية – البصرية الإشراف على وسائط الإعلام دستوريا، وهو عبارة عن مؤسسة تعنى بدعم الديمقراطية ويشارك فيه ممثلون عن المجتمع الكونغولي بشتى أطيافه. ويتمثل دليل إضافي على انفتاح الحيز السياسي الكونغولي – في أنه وعلى نقيض الممارسة السائدة في بعض البلدان، حيث يعني انتماء أحدهم إلى المعارضة إقامته خارج البلد بالضرورة – فإن جميع الزعماء السياسيين الكونغوليين يعيشون في الكونغو تقريبا ويمارسون أنشطتهم السياسية ويغادرون البلد ويعودون إليه في حرية تامة ودون أية قيود تتعلق بآرائهم السياسية. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها.

مع ذلك، وكما هو الحال في أي دولة دستورية حيث تكون المبادئ الأساسية لسيادة القانون هي مساواة جميع المواطنين أمام القانون، فإنه يجب ممارسة الحريات العامة وفقا للقانون واحترام متطلبات حفظ النظام العام. وتقع على عاتق الدولة، بوصفها الضامن لحريات وحقوق الجميع، مسؤولية التأكد من أن الأمر كذلك بالفعل، وخاصة في ضوء القول المأثور بأن حقوق الفرد تنتهي حيث تبدأ حقوق الآخرين. ولا تسمح حقوق الفرد وحرياته بالإفلات من العقاب في تحد للترسانة القانونية التي تحمي حقوق الجميع وسلامتهم . وعليه، تتدخل المحاكم عند الاقتضاء، وتتصرف بصورة مستقلة لمعاقبة الجرائم المرتكبة على غرار ما يحدث في أي دولة دستورية.

ولا تعفي العضوية في المعارضة أو الانتماء إلى الأغلبية سواء كان ذلك في المجتمع المدني أو بين صفوف العسكريين مرتكب الجريمة عن المسؤولية. وبالنسبة لبلد كبلدنا الذي عانى كثيرا من إفلات ذوي الجاه من العقاب بسبب وضعهم أو مركزهم الاجتماعي المتميز، فإن التساهل في هذا المجال لن يساعد على تعزيز الديمقراطية وإنما ينحرف بها عن مسارها. وينطبق الشيء نفسه بالضرورة عند تجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الجرائم ضد الإنسانية.

وفي استجابة للطلب المشروع الذي تقدمت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن البدء في تقليص حجم البعثة – اعترافا بالتقدم المحرز جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة على مدى الـ ١٧ عاما الماضية من حيث إعادة إرساء سلطة

الدولة والسلام، وكذلك في تحقيق استقرار مؤسسات البلد – دعا المجلس إلى إقامة حوار استراتيجي بين الحكومة والبعثة بهدف العمل معا على وضع استراتيجية خروج منظم تكفل الحفاظ على المكاسب التي تحققت. وبفضل القيادة الجديدة للبعثة والتوصيات الشخصية للأمين العام، فقد استؤنف الحوار الاستراتيجي بين الحكومة والبعثة الذي كان قد توقف في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ قبل حوالي شهر، بروح بناءة.

وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات على المستوى السياسي، ساعدت على إرساء الأسس لتحقيق توافق الآراء على المبادئ والخطوط الرئيسية لاستراتيجية الخروج، اجتمع فريق عامل مشترك يتألف من خبراء من الحكومة والبعثة في الفترة من ٩ إلى ١٩ آذار/مارس، وتتمثل مهمته الرئيسية في تحديد معايير موضوعية وواقعية لتقييم الحالة في المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها أفراد البعثة، ومن منظور مزدوج للسلامة ومتطلبات الحفاظ على الاستقرار من جهة، ووضع خريطة طريق للانسحاب التدريجي والمنظم للبعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الثانية، من ناحية أخرى. ويسرني أن أبلغ بأنه قد تم بالفعل تحقيق النتائج الهامة التالية في هذه المرحلة.

أولا، أُعدَّت ورقة بشأن استراتيجية الانسحاب وهي في المراحل النهائية للانتهاء منها.

ثانيا، استنادا إلى المبادئ المتفق عليها في الورقة، أنجز الخبراء المرحلة الأولى من عملهم عن طريق النص في مذكرتهم التي وقّعتها الحكومة والبعثة في ٢١ آذار/مارس على ترتيبات النشر الحالي لوحدات البعثة منطقة تلو الأخرى، وكذلك تحديد المعايير التي تُستخدم لتقييم الوضع في الميدان، والتهديدات والتحديات المتبقية، والإجراءات الجارية أو المتوقعة التي ستضطلع بها الحكومة للتصدي للتهديدات والتحديات هذه، فضلا عن المساعدة المحددة التي ستقدمها البعثة دعما للحكومة في كل حالة من الحالات.

وتسمح توصيات محددة بالقيام بهذه العملية المشتركة. وأود أن أناشد المجلس ضمان ألا تظل هذه العملية الأساسية، التي طلب إجراءها والتي تلتزم الحكومة بها بحسن نية، والتي تحرز تقدما على نحو مرض بروح من الثقة المتجددة بين الطرفين، حبرا على ورق.

وفيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي من المقرر أن يجري في نهاية هذا الشهر، تأمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يأخذ المجلس بعين الاعتبار التقدم المحرز في الحوار الاستراتيجي والحاجة إلى الحفاظ على بيئة مواتية لاستمرار الحوار بين الطرفين، ولا سيما في المرحلة المقبلة، التي ستخصص لوضع خريطة طريق للانسحاب المنظم والنهائي للبعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أؤكد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدرك الإجراءات المتوقعة منها من أجل جعل الانسحاب لا رجعة فيه وتسريع وتيرته، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. ويجري حاليا اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز الكتائب الثلاث التابعة لقوة الرد السريع الجاري إنشاؤها في إطار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تم تدريبها وتجهيزها ونشرها بنجاح في الميدان، خصوصا في سياق العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في غضون بضعة أشهر بوحدات أخرى، الأمر الذي سيتيح تولي المسؤولية الكاملة عن جميع الاحتياجات المتعلقة بتأمين الجزء الشرقي من البلد. وإنه لهدف طموح أن نسهم في تهيئة الظروف الموضوعية التي تجعل من الممكن سحب نصف قوات البعثة المنتشرة حاليا على أراضينا بحلول نهاية هذا العام دون تقويض أمن البلد واستقراره.

وندعو أولئك الذين يستمرون في معارضة شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاطلاع عن كثب على الحالة السياسية والأمنية، فضلا عن الاستجابات المطلوبة، خصوصا فيما يتعلق بدور البعثة. وقد أقر المجلس تغيير المفهوم

التشغيلي للبعثة من خلال إعطاء الأفضلية لتعزيز قدراتها على توسيع مدى عمل قواتها، بدلا من مجرد التركيز على عدد موظفيها. وبروح الشراكة التي من المفترض أن تكون في صلب علاقتنا، نأمل، كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الهدف المحدد المتعلق بتخفيض قوام البعثة، أن نتمكن من الاعتماد، دون أي جدول أعمال خفي، على دعم أعضاء المجلس لنتمكن، في غضون فترة زمنية معقولة، من الاحتفال معا بالانتهاء بنجاح من أكبر عملية لحفظ السلام في العالم.

وتستنكر حكومة بلدي البطء في تنفيذ أحد الأحكام الهامة في إعلاني نيروبي، ألا وهو، ذلك المتعلق بإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس إلى وطنهم. ويرجع هذا البطء بالأساس إلى سوء نية قادة الحركة. وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب الهزيمة العسكرية التي لحقت بحركة ٢٣ مارس، فر مقاتلوها من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى، إلى أوغندا ورواندا. ووفقا لقانون العفو العام، لا يحق سوى للأشخاص المنتمين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستفادة من العفو. وبعد تطبيق القانون، منحت الحكومة عفوا لـ ٩٧٠ مواطنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا مقاتلين سابقا في حركة ٢٣ مارس، و لم يرتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ومن بين هذا العدد أعيد ٢٠٨ مقاتلين فقط من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقوبل أحدث إنذار نهائي أصدره المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمتعلق بإعادة جميع المقاتلين الكونغوليين السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين لا يزالون متمركزين في أوغندا دون شروط إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، برفض قادة الحركة. و لم يستجب لهذا النداء ويقبل العودة إلى الوطن سوى ١٣ فقط من المقاتلين السابقين. وبذلك يصل مجموع مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين الذي أعيدوا أوغندا منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٢١ مقاتلا. وبناء على ذلك، من الممكن التأكيد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي البلد الوحيد الموقع على إعلاني نيروبي الذي يقوم بتنفيذهما. ولا يزال المقاتلون السابقون في الحركة، الذين أخذهم قادتهم كرهائن، يرفضون المشاركة في عملية العودة إلى الوطن.

لذلك، تعتقد حكومة بلدي أنه يتعين على المجلس النظر في فرض جزاءات على قادة حركة ٢٣ مارس الذين يحتجزون المقاتلين السابقين كرهائن ويمنعون عودتهم إلى وطنهم، وبالتالي إعادة اندماجهم اجتماعيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرار الذي اتخذه في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ رؤساء الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري خلال الاجتماع السادس الرفيع المستوى لآلية الإشراف الإقليمية التابعة ”لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة“. وفيما يخص البلدان التي تستضيف المتمردين السابقين، من المهم للغاية أيضا الضغط عليها من أجل الوفاء بالتزاماتها وتسهيل إعادتهم إلى الوطن.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتنان حكومة بلدي للسيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وللسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهما وتفانيهما في خدمة قضية بلدي ومنطقة البحيرات الكبرى. وأكرر لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الإعراب عن تقدير وعرفان بلدي الكاملين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠